كلمة العـــدد

لا بديـل في سـبيل تطوير النظرية القانونية المعاصرة من أن يسـتند أسـاتذة النظرية القانونية على ركيزتي المدارسة والممارسة في تعاطيهم مع جميع الظواهر المجتمعية المستجدة في كافة النواحي التي لا يخلو للقانون فيها قول وقرار. يزيد من هذه الضرورة الحتمية، أعني ضرورة تطوير النظرية القانونية، يومًا بعد الآخر، ما تشـهده كافة النواحي العلمية التطبيقية، وانعكاساتها على الإنسان، والمجتمعات –كساحات حرب مرنة–، وما تشـهده ساحات الحروب المباشرة، من اسـتعمالات متطورة، وقاسية أحيانًا، للتكنولوجيا الحديثة بوتيرة متسارعة تفوق في كثير من الأحيان أقلام الباحثين وأفكارهم.

مـن هنا تأتـي حتميـة تفعيل أدوات المدارسـة والممارسـة، مـن قبل علمـاء النظرية القانونية، ليس فقط من أجل دراسـة وتحليل ونقـد الظواهر الجديدة الناتجة عن تغلغل وسـيطرة التحكـم التقني فـي مجتمعاتنا، ولكن من أجل صياغة دراسـات استشـرافية بهذا الخصوص، وتحديدًا، أثر اسـتعمال التكنولوجيا "المتجددة" و "المتطورة" إنسان اليوم كدراسة حالة وحقل تجارب لتطبيق مستجداتها ونتائجها البحثية.

فـي هذا الإطار، تأتي المسـاهمات التـي تقوم بها مجلـة القانـون والتكنولوجيا التي تصدر عن كلية القانون بالجامعة البريطانية في مصر؛ من أجل دق أبواب الأسئلة القانونية المهمة الناتجة عن تفاعلاتها مع الواقع المتجدد والمعقد. ويعزز من هذا حرصنا الدؤوب علـى أن يتم توطين هذا التناول وتلك الإسـهامات في ضوء البيئة العربية وسـياقها بغية الوصول إلى إجابات وبدائل علمية ونظرية تقدم حلولاً تراعي السـياق الوطني ولا تستبعد ما تفرضه الخبرة والممارسة العالمية في هذا الإطار.

نأمـل أن تمثـل هـذه الأعداد دعـوة لجميـع الباحثيـن والأكاديميين وصناع القـرار إلى المساهمة الفعالة في هذه النقاشات هادفين أن تثمر حلولاً بديلة تصنع تجربتنا الذاتية.

وباللّه التوفيق،،

رئيس التحريـر

أ . د . حسن عبد الحميد